كشف أن الصندوق الوطني سيطرح برامج وحاضنات الأعمال التكنولوجية

الروضان: نطمح للاستفادة من تجربة «هواوي» دعما لمشروعات الشباب

أكد وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان امس السبت حرص دولة الكويت على التعاون مع شركة (هواوي) الصينية للاستفادة من تجربتها في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ودعم مشروعات الشباب الصغيرة والمتوسطة.

جاء ذلك في بيان صادر عن (التجارة) لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) عقب لقاء الوزير الروضان مع المدير الإقليمي ل(هواوي) لي غيان جو حيث بحثا سبل تطوير التعاون والبرامج المشتركة ونقل المعرفة وتعزيز دور الشركات الكبيرة في المساهمة بتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح الروضان أن الكويت تطمح للاستفادة من تجربة هذه الشركة "الكبيرة جدا" في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل عام واستثمارها لصالح تطوير الخدمات والمنتجات بشكل عام.

وأعرب عن أمله بالاستفادة من خبرات الشركة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر البرامج وحاضنات الاعمال التكنولوجية التي سيطرحها الصندوق الوطني خلال الفترة القادمة التي تعد المشروع الأول من نوعه بالكويت.

وأكد حرص الوزارة على تهيئة بيئة الأعمال التجارية في البلاد لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في خلق فرص العمل الحر أمام الشباب الكويتي وتنويع هيكل الاقتصاد وتوسيع دور القطاع الخاص.

وتعد شركة (هواوي) إحدى الشركات العملاقة في مجال الاتصالات على مستوى العالم اضافة إلى أنها أحد المستثمرين في الكويت حسب قانون تشجيع الاستثمار المباشر عبر شركتها التابعة (هواوي الكويت) والمملوكة لها بالكامل.

خالد الروضان مع لي غيان جو

تأكيدا لاستمراره في دعم الشباب الكويتي

«بوبيان» شريك إستراتيجي للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

أكد بنك بوبيان استمراره في دعم الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بما ينعكس ويحقق الفائدة العامة لجميع الطلبة في مختلف كلياتها ومعاهدها في إطار دوره الاجتماعي ومسؤوليته الاجتماعية كأحد البنوك الإسلامية الرائدة.

جاء ذلك التأكيد خلال الزيارة التي قام بها نائب الرئيس التنفيذي للبنك عبدالله التويجري وعدد من مسؤولي البنك لمدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الدكتور علي المضف مهنئين اياه بمنصبه الجديد.

وتم خلال اللقاء التأكيد على اهمية التعاون بين الطرفين بما يحقق اهدافهما في رفع مستوى الشباب الكويتي في مختلف المجالات والعلمية والعملية الى جانب التأكيد على مواصلة البنك دعم مختلف كليات ومعاهد الهيئة بالخدمات والمنتجات المصرفية التي يتميز بها البنك.

ومن أبرز هذه الخدمات على سبيل المثال لا الحصر توفير أجهزة السحب الآلي في غالبية الكليات إضافةً لتوفير الجهاز التفاعلي(ITM) بوبيان دايركت) في كلية التربية الأساسية (بنات) الى جانب دعم مختلف الانشطة والفعاليات التي ينظمها الطلاب والاتحادات والاندية في مختلف الكليات.

حضر اللقاء كلا من المهندس حجرف الحجرف نائب المدير العام للشؤون الادارية والمالية ود.حسين المكيمي عميد شؤون الطلبة و المهندس فنيس العجمي مدير ادارة الخدمات العامة بالهيئة وعادل البريكي مساعد العميد لشؤون الطلبة للتوجيه الطلابي وبشرى الماجكي رئيس قسم النشاط الاجتماعي والجوالة .

ومن البنك مساعد المدير العام للخدمات المصرفية الشخصية بشار الدوب ونائب مدير إدارة المبيعات المركزية هشام عبدالخالق.

التويجري والمضف ومسؤولو الطرفين في لقطة جماعية

على الهواء مباشرة عبر برنامج ديوانية الياقوت و الأنصاري

«التجاري» يعلن إجراء سحب النجمة على جائزة 500 ألف دينار

اعلن البنك التجاري الكويتي عن إجراء السحب على جائزة الـ500،000 دينار كويتي المقدمة من حساب النجمة اليوم الأحد الموافق الأول من يوليو 2018 ، والذي سوف يذاع على الهواء مباشرة عبر برنامج ديوانية الياقوت والأنصاري عبر أثير نبض الكويت 88.8 في تمام الساعة 12:30 ظهراً. بالإضافة إلى ذلك، سيتم السحب على جوائز حملة تحويل الراتب بحضور ممثل من وزارة التجارة و الصناعة للإشراف على آلية السحوبات.

وفي هذا السياق، صرح حميد إبراهيم سلمان مساعد المدير العام لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك التجاري والذي سيحل ضيفاً على برنامج ديوانية الياقوت والأنصاري قائلاً " سوف يجري البنك سحبين متعلقين بحساب النجمة و ثلاث سحوبات لحملة" تحويل الراتب". مبيناً أنه بالنسبة لسحبي حساب النجمة فإن الأول سيكون السحب الإسبوعي على جائزة الـ5،000 دينار كويتي، والسحب الثاني سيكون على جائزة الـ500،000 دينار كويتي، وهي الجائزة النصف سنوية لحساب النجمة ، منوهاً بأن بداية عام 2019 وتحديداً أول إسبوع من شهر يناير 2019 سوف يشهد السحب على أكبر جائزة نقدية في العالم يوفرها حساب النجمة وهي 1،500،000 دينار كويتي.

وأضاف حميد قائلاً، سيكون هناك أيضاً ثلاث سحوبات متعلقة بحملة "راتبك وزوود" التي أطلقها البنك مؤخراً والتي توفر لعميلين فرصة الفوز بجائزة مضاعفة الراتب و السحب الثالث سوف يكون على سيارة رينج روفر فيلار، منوهاً أن الجوائز المقدمة ضمن هذه الحملة لا تقتصر على فرصة مضاعفة الراتب و السحب على سيارات، بل تتيح للعميل أيضاً الاختيار بين الحصول على 150 دينار بالإضافة إلى سحب كوبون الربح فيه مضمون لغاية 10،000 دينار كويتي أو قرض بدون فائدة لخمسة أضعاف الراتب وبحد أقصى 10،000 دينار، فضلاً عن المميزات العديدة التي سوف يحصل عليها العميل.

شعار البنك التجاري

وفي نهاية حديثة دعا حميد جميع عملاء البنك والمهتمين بمعرفة آخر العروض والخدمات ومعرفة أسماء الفائزين بالسحوبات إلى الإستماع لبرنامج ديوانية الياقوت والأنصاري على نبض الكويت أو متابعته على حساب البنك على الإنستغرام وسناب شات، كاشفاً أنه يمكن لعملاء البنك أيضاً الإطلاع على آخر العروض و الحملات والخدمات المقدمة من البنك إما عن طريق الاتصال بخدمة العملاء على 1888225 أو زيارة موقع البنك www.CBK.com ، وكذلك بإمكانهم زيارة أقرب فرع للتجاري وسوف يكون موظفو التجاري في خدمتهم وعلى استعداد تام للإجابة عن كافة استفساراتهم.

قبازرد يحذر من حالة التذبذب وعدم اليقين في سوق النفط

اشاد المدير السابق لقسم الابحاث في منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) الدكتور حسن قبازرد امس السبت بقرار وزراء النفط في دول (اوبك) رفع معدلات الانتاج بواقع مليون برميل يوميا واصفا القرار بانه كان "مسؤولا ويدل نضج المنظمة وشركائها".

وقال قبازرد الذي يشغل حاليا منصب الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية لصناعة المواد الحفازة في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان القرار كان متوقعا وفرضته اتفاقية فيينا 2016 بين الدول المنتجة من داخل المنظمة وخارجها والتي ادت الى ما تشهده اساسيات السوق النفطية العالمية اليوم من توازن في العرض والطلب انعكست آثاره على مستويات الاسعار. واضاف ان "السوق النفطية العالمية وصلت الى مرحلة كانت تسعى اليها (اوبك) ونحن على ابواب موسم الصيف اذ تعاملت المنظمة مع المستجدات بطريقة مسؤولة ومدروسة وقررت رفع الانتاج بواقع مليون برميل في اليوم لمواجهة اي نقص محتمل في السوق".

وذكر ان قرار منظمة (اوبك) الاخير اظهر لدول العالم ان (اوبك) لا تهتم بمسألة الاسعار وتحقيق اكبر سعر للنفط كما يتصور البعض بل ان أهم ما تحرص عليه هو ضبط الانتاج وتحقيق الاستقرار في السوق وتطوير وتحسين الصناعة النفطية لفائدة الجميع.

واوضح انه لو لم تتخذ المنظمة هذا القرار واستجابت بدلا من ذلك لمطالب بعض الدول لكانت المنظمة اليوم في وضع محرج قد يؤدي الى تراجع التضامن المسجل بين (اوبك) وباقي المنتجين المستقلين الموقعين على اتفاق فيينا التاريخي في عام 2016 والذي تم بموجبه خفض سقف الانتاج بمقدار مليون و800 الف برميل في اليوم.

وقال قبازرد ان (اوبك) اثبتت بقرارها يوم الجمعة الماضي في فيينا انها كانت تريد التعامل مع الوضع الحالي للسوق بطريقة مسؤولة مع ابداء حرص كبير على توفير الامدادات الكافية من الخام في السوق العالمية بشكل مقبول للمنتجين والمستهلكين معتبرا ان الاسعار الحالية مناسبة جدا للمنتجين والمستهلكين على حد سواء. وحول امكانية ارتفاع الاسعار الى مستوى 80 دولارا للبرميل اعتبر قبازرد ذلك بانه سيلحق الضرر بالمستهلكين لأنه يؤثر على اقتصاداتهم خصوصا في ضوء التداعيات السلبية لبعض المواقف السياسية للادارة الامريكية كالانسحاب من الاتفاق النووي وتعزيز العقوبات على ايران مما يجعل تصدير نفطها يتراجع الى ما دون 8ر3 مليون برميل يوميا كما ان العقوبات التي فرضها الرئيس الامريكي على فنزويلا ادت هي ايضا الى تراجع الانتاج في هذه الدولة العضو في منظمة (اوبك).

ورأى ان كل هذه العوامل الجيوسياسية والنفسية اضافة الى بعض عوامل السوق أسهمت في احداث بلبلة اقتصادية وتسببت في ارتفاع الاسعار نافيا بشدة الاتهامات التي وجهتها بعض الاطراف الى منظمة (اوبك) بانها وراء الارتفاع الحالي في اسعار النفط في السوق العالمية.

وفي هذا الصدد حذر الدكتور قبازرد من حالة البلبلة الاقتصادية وعدم اليقين التي يريد البعض اشاعتها في السوق النفطية العالمية باعتبارها تؤثر على مصالح المنتجين والمستهلكين موضحا ان من بين المسائل التي تمت مناقشتها خلال الندوة الدولية السابعة للطاقة التي سبقت اجتماع (اوبك) الوزاري مسألة الاستثمارات في القطاع النفطي. وقال ان العالم يزداد استهلاكه من النفط بشكل سريع اذ يتوقع ان يصل الى مئة مليون برميل في اليوم وبالتالي فان السوق النفطية العالمية تحتاج الى استثمارات هائلة للوفاء بالطلب المتزايد على الخام معتبرا ان حالة عدم اليقين السياسية والاقتصادية من شأنها ان تؤدي الى نقص في الاستثمارات والامدادات مما يجعل الاسعار تبلغ مستويات غير مناسبة للمنتجين والمستهلكين. واضاف قبازرد ان القرار المتخذ يوم الجمعة في فيينا ينص على العودة الى اتفاق فيينا التاريخي ولكن بنسبة التزام 100 في المئة وليس 150 في المئة كما هو الحال في الوقت الحالي.

ولفت الى ان هناك دولا فاق تخفيضها النسب المتفق عليها وبالتالي يتعين عليها العودة الى حصص الخفض المحددة والالتزام بالقرار الذي طالبهم بضرورة العودة الى نسبة مليون و200 الف برميل لاسيما ان السوق النفطية باتت اليوم مشبعة بالخام كما ان المخزون النفطي التجاري في الولايات المتحدة بلغ مستوى الخمس سنوات وصار هناك نوع من التوازن بحيث ستشمل الزيادة جميع الدول المعنية بالاتفاق. وتطرق قبازرد في حديثه الى العلاقات التاريخية مع روسيا المنتج الكبير من خارج المنظمة موضحا ان روسيا لم تكن في السابق تلتزم كثيرا بالاتفاقات المبرمة بينها وبين (اوبك) لكنها بعد اتفاق 2016 ابدت التزاما فاق كل التوقعات وفاجأ جميع المنتجين من (اوبك).

حالة تذبذب في سوق النفط

في أعلى مستوى لها على الإطلاق منذ بداية العام الحالي

«بيان»: قيمة التداول بلغت 24.8 مليون دينار

- 920 مليون دينار خسائر البورصة منذ تطبيق نظام تقسيم السوق
- القيمة الرأسمالية تصل إلى 26.94 مليار دينار بارتفاع نسبته 1.38بالمئة

قال تقرير شركة بيان للاستثمار لقد عادت بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، والذي تزامنت نهايته مع نهاية فترة النصف الأول من العام 2018، إلى المنطقة الخضراء مرة أخرى، وذلك بعد الخسائر التي منيت بها في الأسبوع الذي سبقه، حيث أغلقت مؤشراتها الثلاثة مع نهاية الأسبوع محققة مكاسب جيدة بدعم من القوى الشرائية الواضحة التي شملت العديد من الأسهم المدرجة وعلى رأسها أسهم السوق الأول، والتي تعد الأكثر جاذبية هذه الفترة مقارنة بأسهم السوقين الرئيسي والمزادات، وذلك نظراً للارتفاعات المتوقع أن تشهدها أغلب هذه الأسهم خلال الفترة القادمة، لاسيما الاسهم المرشحة للانضمام إلى مؤشر (فوتسي راسل) خلال فترة الربع الثالث الحالية. هذا وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع المنقضي على مكاسب نسبتها 2.11%، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي نمواً نسبته 0.13%، في حين أنهى مؤشر السوق العام تداولات الأسبوع على ارتفاع نسبته 1.40%.

وتزامنت مكاسب البورصة خلال الأسبوع المنقضي مع الطفرة الواضحة التي تشهدها مستويات السيولة النقدية مقارنة مع الفترات السابقة، حيث شهدت قيمة التداول اليومية ارتفاعات كبيرة خلال بعض الجلسات اليومية، وخاصة جلسة منتصف الأسبوع التي وصلت قيمة التداول بنهايتها إلى حوالي 24.8 مليون دينار كويتي، وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق منذ بداية العام الجاري، وهو الأمر الذي انعكس إيجاباً على قيمة التداول الإجمالية للأسبوع المنصرم، والذي بلغ حوالي 90.23 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 96% مقارنة مع الأسبوع قبل السابق.

من جهة أخرى وبعد مرور ثلاثة أشهر على بداية العمل ضمن نظام تقسيم السوق، بلغت خسائر بورصة الكويت أكثر من 920 مليون دينار كويتي، حيث جاء ذلك نتيجة البداية السلبية التي استهلت بها البورصة نظامها الجديد، حيث شهدت منذ الأسابيع الأولى على بدء هذا التقسيم أداءً مخيباً وتراجعت سيولتها النقدية بشكل واضح في ظل تزايد الضغوط البيعية التي استهدفت غالبية الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم القيادية، وهو الأمر الذي جاء نتيجة انعدام المحفزات الإيجابية وضعف ثقة المستثمرين في السوق، مما أفضى إلى تسجيل مؤشراته الثلاثة لخسائر متتالية استمرت حتى أواخر شهر مايو المنقضي؛ غير أن البورصة تمكنت بعد ذلك من تعويض جزء من هذه الخسائر مستفيدة من موجة الشراء القوية التي تركزت على الأسهم القيادية والتشغيلية، لاسيما أسهم السوق الأول التي شهدت عمليات تجميع واضحة في الفترة الأخيرة بدعم من اقتراب ترقية البورصة لمؤشر (فوتسي) للأسواق الناشئة. هذا وقد وصلت نسبة خسائر مؤشر السوق الأول منذ تقسيم السوق وحتى الآن إلى 1.90%، فيما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة بلغت 2.73%، في حين وصلت نسبة خسائر مؤشر السوق العام إلى 2.19%.

وبالعودة إلى تعاملات الأسبوع الماضي، فقد حققت البورصة مكاسب أسبوعية قدرها 367.19 مليون دينار كويتي، حيث وصلت قيمتها الرأسمالية إلى 26.94 مليار دينار كويتي، بارتفاع نسبته 1.38% عن مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي بلغ 26.57 مليار دينار كويتي؛ وبذلك قد تقلصت خسائر القيمة الرأسمالية للبورصة منذ بداية تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد لتصل إلى 920.96 مليون د.ك. أي بنسبة بلغت 3.31%. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

وقد واصلت الأسهم القيادية والتشغيلية تحكمها بمجريات التداول في السوق، لاسيما الأسهم البنكية التي استحوذت على أغلب السيولة النقدية المتداولة خلال الأسبوع الماضي، حيث بلغت قيمة تداولات قطاع البنوك حوالي 50 مليون دينار كويتي، وهو ما يمثل أكثر من 55% من سيولة السوق الإجمالية خلال الأسبوع البالغة حوالي 90 مليون دينار كويتي.

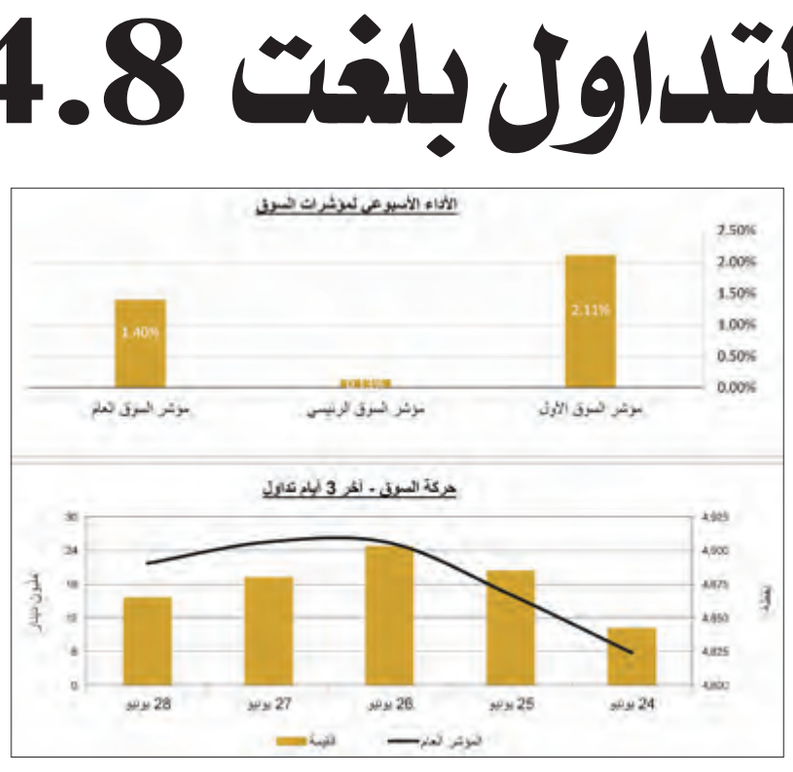

الأداء الأسبوعي لمؤشرات السوق

وتجدر الإشارة إلى أن الأسبوع الماضي قد شهد استمرار عمليات التسييل لعدد كبير من الأسهم المدرجة بعد صدور أحكام على بعض المتداولين ببيع بعض أسهمهم المدرجة في البورصة لحساب إدارة التنفيذ بوزارة العدل، وهو الأمر الذي ساهم في زيادة قيم التداول في البورصة خلال الجلسات اليومية من الأسبوع.

وقد شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 145 سهماً من أصل 175 سهماً مدرجاً في السوق، حيث ارتفعت أسعار 64 سهماً مقابل تراجع أسعار 73 سهم، مع بقاء 38 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 4،904.82 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 2.11% عن مستوى إغلاق الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعاً نسبته 0.13% بعد أن أغلق عند مستوى 4،863.51 نقطة، في حين أغلق المؤشر العام للسوق عند مستوى 4،890.44 نقطة بارتفاع نسبته 1.40%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 83.35 مليون سهم، وذلك بارتفاع نسبته 30.09% بالمقارنة مع الأسبوع قبل الماضي، كما ارتفع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 17.60% ليصل إلى 18.05 مليون د.ك. تقريبا.

سجلت ثمانية من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها، فيما تراجعت مؤشرات ثلاثة قطاعات المتبقية، مع بقاء قطاع التكنولوجيا بدون تغير. وعلى صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع الاتصالات، حيث أقفل مؤشره عند 879.50 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 4.66%. تبعه قطاع المواد الأساسية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 3.72% بعد أن أغلق عند 1،032.76 نقطة. في حين شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة بلغت 1.61%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1،061.49 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع العقار والذي أغلق مؤشره عند 955 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 0.42%.